

Distr.: General
24 October 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد صيقل (الرئيس) (أفغانستان)

المحتويات

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥ .

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

- (أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (A/73/41)،
و A/73/174، و A/72/174/Corr.1، و A/73/257، و A/73/265،
و A/73/272، و A/73/276، و A/73/278)
(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل
(A/73/223)

الجماعات المسلحة، تقدم توجيهات إلى الدول الأعضاء بشأن كيفية
معاملة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، وأكدت أن هذه
المبادرات تستحق الدعم الكامل.

٤ - وذكرت أن مكتبها استهل عددا من المبادرات في مجال
حماية الطفل ومنع النزاعات. وتمثل إحدى الأولويات في وضع
خطط للوقاية مع الحكومات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية
فيما يتعلق بجميع الانتهاكات الجسيمة القابلة للإدراج في القوائم
ذات الصلة بهدف الحيلولة دون أن يكون الأطفال أول من يقع
ضحية للعنف وبهدف التصدي للانتهاكات التي تتم عبر الحدود.
وأفادت بأنها قد اتصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بجمهورية
أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والسودان، وكولومبيا، وميانمار،
وهي بلدان أعربت عن رغبتها في وضع خطط وطنية للوقاية.
وأضافت أنها قد عملت أيضا مع المنظمات الإقليمية لحماية الأطفال
في النزاعات المسلحة، بوسائل منها المساهمة في وضع إطار الامتثال
لحقوق الإنسان الخاص بالقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية
لمنطقة الساحل، والعمل مع مستشار الاتحاد الأفريقي المعني
بحماية الطفل.

٥ - وذكرت أن مكتبها عمل، بغرض تحديد منطلقات تعزيز
حماية الطفل والاستفادة منها على أفضل وجه، مع إدارة الشؤون
السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومنظمة الأمم المتحدة
للطفولة (اليونيسيف) بشأن إرساء عملية تشاورية تهدف إلى تجميع
الدروس المستفادة والممارسات الجيدة ووضع إرشادات عملية بشأن
إدماج المسائل المتعلقة بحماية الطفل في عمليات السلام. واضطلع
أيضا بإنشاء وحدة لمواصلة إدكاء الوعي العام بشأن الأطفال
والنزاعات المسلحة، ونظم مناسبة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن
إعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالقوات والجماعات
المسلحة.

٦ - وأعربت، في ظل ضرورة تعزيز الأسس القانونية التي تحكم
الأطفال والنزاعات المسلحة، عن سعادتها بوجه خاص لأن جنوب
السودان قد أصبح مؤخرا الدولة العضو الـ ١٦٨ التي صدقت على
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال
في النزاعات المسلحة.

٧ - وأوضحت أن إعادة الإدماج أداة وقائية تمكن الأطفال من
استعادة الإحساس بطفولتهم وتقلل من خطر إعادة تجنيدهم إلى
أدنى حد ممكن. وقالت إنها أعلنت مؤخرا، بغرض تعميق فهم هذه

١ - السيدة غامبا (المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال
والنزاع المسلح): عرضت تقريرها (A/73/278)، فقالت إن تقدما كبيرا
في مجال حماية الأطفال، بمن فيهم الأطفال المتضررون من النزاعات
المسلحة، قد أُحرز خلال العقود الثلاثة الماضية منذ اعتماد اتفاقية
حقوق الطفل. وخلال العام الماضي، قدمت الجهات الفاعلة المعنية
بحماية الطفل الدعم لإعادة إدماج أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل، وعُثر
على منطلقات جديدة للتواصل مع أطراف النزاعات، وجرى تعزيز
التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية.

٢ - بيد أنها استدركت قائلة إن الطريق لا تزال طويلة أمامنا
للتأكد من أن الأحكام الواردة في الاتفاقية ستممخض عنها النتائج
التي قصد واضعو الاتفاقية تحقيقها. فتجنيد الأطفال أو اختطافهم
عبر الحدود واستخدامهم للقتال أو للقيام بأدوار أخرى خارج بلدانهم
الأصلية لا يزال مستمرا، ومن ثم كثيراً ما يتعرض هؤلاء الفتيان
والفتيات للعنف، وللفصل عن أسرهم أو مقدمي الرعاية لهم، وللعزل
عن الشبكات التي تدعمهم. وأضافت أن هذه الانتهاكات تزيد من
تعقيد جهود الوقاية والاستجابة. وأكدت أهمية التشديد على أن
احتجاز الأطفال لارتباطهم المزعوم أو الفعلي بالقوات أو الجماعات
المسلحة ليس استجابة مجدية، ومع ذلك، وبدلاً من إتاحة الفرص
لإعادة إدماجهم، لا يزال الأطفال يُحتجزون ويتعرضون لظروف
احتجاز قاسية ويواجهون أحكاما صارمة.

٣ - ومضت تقول إن من اللازم تقديم استجابات منسقة دوليا
تستند إلى القانون الدولي لإيجاد حلول مستدامة لفائدة الأطفال
المتضررين من الحرب؛ فالاستجابات التي تعرّض الأطفال لخطر انعدام
الجنسية تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي ولا تؤدي إلا
إلى تكريس الوضع القائم. وأوضحت أن المبادرات التي تدكي الوعي
بمسألة الأطفال والنزاع المسلح وتحفز جهود الاستجابة، مثل القواعد
والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو

حقوق الطفل وتعزيزها، قد وقعت مؤخرا على اتفاق مع مكتب الممثلة الخاصة بمهدف فتح مركز في الدوحة للأطفال والنزاع المسلح.

١٢ - السيد غوتيريث سيغو بردياس (إسبانيا): قال إن بلده اتخذ إجراءات محددة تركز على وقاية الأطفال في النزاعات المسلحة والتخفيف عنهم وإعادة إدماجهم. وذكر، مثالا على ذلك، أن إسبانيا قد صدقت على مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال؛ وانضمت إلى فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح؛ وبدأت مشروعاً بشأن التعليم في حالات الطوارئ في إطار الخطة الرئيسية للتعاون الإسباني للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وطلب إلى الممثلة الخاصة تقديم تفاصيل عن التحالف من أجل إعادة الإدماج وعن الانتقال إلى آلية جديدة لإنجاز برامج طويلة الأجل وشاملة ومستدامة لإعادة الإدماج.

١٣ - وأضاف أن بلده سيستضيف، في عام ٢٠١٩، المؤتمر الثالث بشأن المدارس الآمنة الذي دعيت الممثلة الخاصة للمشاركة فيه. وأوضح أن أهداف المؤتمر تشمل زيادة عدد المشتركين في إعلان المدارس الآمنة، وتعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وزيادة إبراز الإعلان ومبادئه التوجيهية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. وأشار إلى وجود هدف آخر يتمثل في توفير إمكانية الحصول على التعليم من أجل تمكين الفتيات والنساء، وكفالة مشاركتهن المجدية في عمليات السلام، وبناء السلام، ومنع نشوب النزاعات.

١٤ - السيدة درافيتس (سلوفينيا): قالت إن تقرير الممثلة الخاصة أبرز الطابع العابر للحدود للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والحاجة الملحة إلى وضع معايير وإجراءات مشتركة لمنع استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي هذا السياق، سألت عما إذا كان قد جرى اتخاذ التدابير المناسبة.

١٥ - السيد أوبراين (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن آليات الأمم المتحدة للإبلاغ والرصد أظهرت زيادة في الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في عام ٢٠١٧، وذلك على الرغم من الإنجازات التي حققتها مكتب الممثلة الخاصة فيما يتعلق بتسريح الأطفال وإعادة إدماجهم. واسترسل قائلاً إنه ينبغي، مع ذلك، الإشادة بتفاعل الممثلة الخاصة الناجح مع أطراف النزاعات، مما أفضى إلى توقيع خطتي عمل جديدتين، وإعادة تنشيط الخطط القائمة، ورفع أسماء خمسة أطراف من مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، واعتماد برتوكولين يتعلقان بإطلاق

المسألة، عن إنشاء تحالف سيضم الجهات الفاعلة المعنية بغية تفعيل إعادة الإدماج على نحو مستدام وشامل وطويل الأجل، ودعت الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها النشط له. وتابعت تقول إن الدول الأعضاء ينبغي أن تنضم أيضاً إلى الدول الـ ٨١ التي أقرت إعلان المدارس الآمنة الذي أسهم إسهاماً هاماً في حماية التعليم في حالات النزاع. وأضافت أن التعليم يمثل جانباً لا غنى عنه في التنشئة الاجتماعية للأطفال وبالتالي في أي جهد لإعادة الإدماج.

٨ - وأشارت إلى أن مكتبها سيقوم قريباً بإطلاق حملة دعوة عالمية جديدة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة الستة التي تُرتكب ضد الأطفال في النزاعات المسلحة ومنعها. وأفادت بأن الحملة ستعمل ميدانياً مع الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل ومع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني لتسريع نسق التعبئة على الصعيد العالمي من أجل إنهاء الانتهاكات. وأضافت أن المبادرات المماثلة تشمل مبادرة التحالف المعني بالغايات ٧-٨ من أهداف التنمية المستدامة التي استهلتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٥ للقضاء على السخرة وأشكال الرق المعاصرة والاتجار بالبشر وعمل الأطفال.

٩ - وقالت، ختاماً، إنه يتعين تزويد مكتبها وشركائه بما يكفي من الموارد لتمكينهما من التركيز على المهام الصادرة بها تكليف. وأكدت ضرورة أن يحسن المجتمع الدولي قدرته على منع الانتهاكات قبل وقوعها وأن يتأكد من أن الأطفال يشكلون محور عمليات السلام.

١٠ - السيدة تاسويا (إستونيا): أعربت عن تأييد وفد بلدها للجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة لحماية حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال. وقالت إن من الواضح أن التزام الممثلة الخاصة بالعمل مع أطراف النزاعات قد أدى إلى تنفيذ خطط عمل عملية، وإلى إذكاء الوعي وتحقيق نتائج إيجابية أخرى. وسألت الممثلة الخاصة عن الإجراءات العملية لمتابعة تنفيذ الاتفاقات والأسباب الكامنة وراء أي عوائق قد تكون تعرضت لها.

١١ - السيدة التميمي (قطر): قالت إن البيانات الواردة من آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح أشارت إلى زيادة في عدد الحالات المؤكدة لكل من الانتهاكات الجسيمة الستة في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦، مما يتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير اللازمة لوضع حد لهذه الانتهاكات. وأفادت بأن قطر، بوصفها نصيراً قوياً لحماية

نقاط تركيزه الرئيسية في كيفية تحسين دعم الأطفال الذين يولدون نتيجة للعنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك التصدي للوصم. وسأل الممثلة الخاصة عما تعترض القيام به، إلى جانب خطة التصدي للانتهاكات الجسيمة الستة، من أجل معالجة المسائل التي لا تشكل انتهاكات جسيمة ولكنها تؤثر تأثيراً خطيراً في الأطفال في جميع أنحاء العالم؛ وعن كيفية مراعاة وجهات نظر الأطفال في عمليات السلام؛ وعن كيفية الاسترشاد بمسائل من قبيل التصدي لوصم الأطفال الذين يولدون نتيجة للعنف الجنسي.

٢٠ - السيدة أميني (كندا): قالت إن بلدها يشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء ما تتسم به الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال من طابع عابر للحدود ومن ازدياد عددها. وفي ضوء الاستنتاجات ذات الصلة الواردة في تقرير الممثلة الخاصة، فضلاً عن الزيادة في حالات الاتجار بالأشخاص والاعتداء الجنسي على الأطفال في حالات النزاع، سألت عن الطريقة التي يمكن أن يعتمد عليها المجتمع الدولي لمعالجة هذه الشواغل.

٢١ - السيدة رشيد (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن أجيالاً من الأطفال الفلسطينيين حُرمت بعنف من أن تعيش طفولة عادية، وانتُهكت حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لها، وانعدم حقها في السلامة والأمن في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وأضافت أنه، منذ آذار/مارس ٢٠١٨، قُتل زهاء ٣٠ طفلاً فلسطينياً وأصيب ٣٧٠٠ آخرين بجروح أثناء الاحتجاجات السلمية على الاحتلال، ولا يزال الأطفال الفلسطينيون يعانون من هدم المنازل والتشريد والاعتقال والاحتجاز والمضايقات والعنف. وأوضحت أن الممثلة الخاصة ينبغي، في سبيل التصدي بفعالية أكبر للوضع المشد الذي يواجهه الأطفال الفلسطينيون، أن تدافع علناً عن حمايتهم ورفاههم، وأن تدعم حقوقهم بقوة، بما في ذلك حقهم في الحياة، وأن تتابع التوصيات الموجهة إلى السلطة القائمة بالاحتلال في التقارير السابقة، وأن تقدم إحاطات إعلامية منتظمة إلى مجلس الأمن بشأن حالة الأطفال الفلسطينيين. وأكدت أن دولة فلسطين على استعداد لتكثيف عملها مع مكتب الممثلة الخاصة وتدعوها إلى القيام بزيارة إلى البلد، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث يمكنها أن تشهد بنفسها الواقع المأساوي للأطفال الفلسطينيين، وأن تقدم توصيات بشأن السبل الكفيلة بتحسين حمايتهم تحت الاحتلال.

٢٢ - السيد رولاند (ألمانيا): قال إن بلده يرحب بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة لتعزيز التركيز على الوقاية وعلى مسائل التعاون

سراح الأطفال في السودان والنيجر. وذكر أنه ينبغي للدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل أن تفعل ذلك وأن تقر التزامات باريس لحماية الأطفال من التجنيد أو الاستخدام غير المشروع من قبل القوات أو الجماعات المسلحة.

١٦ - وأعرب عن ترحيبه باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) عن الأطفال والنزاع المسلح، وسأل عن أهم الخطوات التالية في تنفيذ هذا القرار. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الأثر الإيجابي لحملة "أطفال لا جنود"، طلب المزيد من المعلومات عن الحملة الجديدة من أجل تنشيط التزام المجتمع الدولي بتوفير حماية أفضل للأطفال في حالات النزاع المسلح. وأخيراً، رحب أيضاً بالزيارات التي قامت بها الممثلة الخاصة إلى السودان وكولومبيا وميانمار، وتساءل عما إذا كانت هناك أية زيارات قطرية أخرى متوقعة في الأشهر المقبلة.

١٧ - السيدة فريشين (سويسرا): قالت إن آلية الرصد والإبلاغ جعلت من الممكن التحقق من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، ووضع خطط عمل مع أطراف النزاعات من أجل إنهاء النزاع. وأكدت أن الحوار مع الجماعات المسلحة يجب أن يظل مفتوحاً ويجب أن تكون قائمة أطراف النزاعات كاملة وذات مصداقية.

١٨ - واستطردت قائلة إنه جرى، في العام الماضي، تسريح أكثر من ١٠٠٠٠ طفل، وهي عملية يجب أن تتبعها عملية إعادة الإدماج. وأعلنت في هذا الصدد أن سويسرا ستعقد، بالاشتراك مع الممثلة الخاصة واليونيسيف، لقاء أثناء أسبوع السلام في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لتقييم مدى نجاح برامج إعادة الإدماج في بناء سلام مستدام. وقالت إنها تود الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن الحملة الجديدة المقرر أن تنفذها الممثلة الخاصة لمواصلة تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وأعربت عن رغبتها في معرفة كيفية التي يمكن بها لسويسرا أن تدعم هذه الحملة.

١٩ - السيد روبرتس (المملكة المتحدة): قال إن بلده يعتبر الاتفاق على خطط العمل وتنفيذها خطوة حيوية لتحسين حماية الأطفال. وأردف قائلاً إن حكومة بلده أقرت في عام ٢٠١٨ إعلان المدارس الآمنة والتوجيهات الواردة في مبادئ فانكوفر، ودعت جميع الدول الأخرى إلى إقرار هذه الصكوك وتنفيذها. وذكر أن المملكة المتحدة تنوي أن تستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ اجتماعاً دولياً بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع، تشمل إحدى

المشتركة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة السودانية، التي اكتملت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ في أعقاب اتخاذ ثلاثة تدابير كانت متبقية، مما أدى إلى شطب اسم القوات المسلحة السودانية من مرفقات التقرير السنوي للأمم العام عن الأطفال والنزاع المسلح. وأوضح أن هذه التدابير الثلاثة هي اعتماد إجراءات تشغيل موحدة بشأن إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وتسليمهم؛ واعتماد آلية مجتمعية لتقديم الشكاوى للإبلاغ عن تجنيد الأطفال؛ وإطلاق حملة توعية بشأن جميع الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال. وأشادت بالمشكلة الخاصة لقيامها بزيارة السودان في شباط/فبراير ٢٠١٨، ولجهود الدعوة التي تبذلها من أجل وضع خطة وطنية وقائية لحماية الأطفال. وقالت إن وفد بلدها لا يزال ملتزماً بقوة بالتعاون مع الممثلة الخاصة، ويرحب أيضاً باتخاذ مجلس الأمن مؤخرًا القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي سيزيد من بلورة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. (٢٠١٨) [https://undocs.org/S/RES/2427\(2018\)](https://undocs.org/S/RES/2427(2018))

٢٧ - السيد خشعان (المملكة العربية السعودية): قال إن وفد بلده يدين عدم ذكر تقرير الممثلة الخاصة للانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المتمردة المسلحة ضد الأطفال في اليمن والتي تشمل قتلهم واستخدامهم كدروع بشرية وتجنيدهم في الميليشيات. وأضاف أن أطفال اليمن يواجهون، من جراء ذلك، معاناة إنسانية بليغة. وقال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يمد لهم يد العون، لكن قبل ذلك يجب عليه في المقام الأول تحري الدقة في معرفة أسباب تلك المعاناة. وذكر أن الجماعات المسلحة المتمردة لا تكتفي بمجرد السيطرة على اليمن، بل تسعى لتدميره.

٢٨ - وأعرب أيضاً عن تعجب وفده بلده إزاء المأساة الإنسانية التي تتعرض لها طائفة الروهينغيا في ولاية راخين، على النحو المبين في التقرير الذي يتناول بالتفصيل الانتهاكات المروعة المرتكبة ضد أطفال الروهينغيا وأعمال العنف الجنسي التي وقعت ونزوح قرابة مليون شخص قسراً إلى بنغلاديش. وقال إن وفد بلده يود الاستفسار عن نتائج خطة العمل التي تنفذها الممثلة الخاصة مع أطراف النزاع في ميانمار.

٢٩ - السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن وفدها يؤيد التعليقات التي أدلى بها ممثل المملكة العربية السعودية ويرحب بالتقدم الهام الذي أحرزته الممثلة الخاصة في تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، والذي تحقق في المقام الأول من

مع المجتمع المدني المحلي، بما في ذلك من خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها مؤخرًا وتعاونها مع الجهات الفاعلة الإقليمية. وأعرب عن شعور وفده بالامتنان لمشاركة الممثلة الخاصة في حلقة العمل السنوية بشأن الأطفال والنزاع المسلح التي نُظمت مؤخرًا في برلين، وعن أمله في أن تشارك في حلقة العمل المقبلة بشأن الموضوع نفسه. وأشار إلى أنه لاحظ أن عدد حالات الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال لم يتضاءل على الرغم من المبادرات المشتركة التي أطلقها مكتب الممثلة الخاصة، وسأل عن أكبر التحديات التي تُواجه في هذا الصدد. وتساءل أيضاً، بالنظر إلى ارتفاع مستويات التجنيد عبر الحدود وما يتبع ذلك من تحديات في مجال الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لضمان وجود إجراءات فعالة للاستجابة تكفل المصلحة الفضلى للأطفال.

٢٣ - السيد مهدي ناصر (ماليزيا): أعرب عن قلقه إزاء مخنة الأطفال في مناطق النزاع في دولة فلسطين، فقال إن الممثلة الخاصة ينبغي أن تولي مزيداً من الاهتمام لوضع الأطفال هناك وأن تورد النتائج التي تتوصل إليها في تقاريرها المقبلة كي تستفيد بها الدول الأعضاء.

٢٤ - السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): قال إن تقرير الممثلة الخاصة أحقق في التعامل مع حقوق الأطفال في مناطق النزاع بمهنية وموضوعية، ورأى أن المعايير المزدوجة وضغوط بعض الدول الأعضاء النافذة أفقدت التقرير مصداقيته. وأوضح على سبيل المثال أن التقرير يشير إلى تجنيد التنظيمات الإرهابية للأطفال من دول أخرى، دون أن يوضح من جندهم، ومن مؤل سفرهم أو قام بغسل أدمغتهم من خلال الإنترنت. وقال إن التقرير أغفل ذكر الأسباب التي دفعت البلدان التي ينتمي إليها هؤلاء الأطفال المقاتلون إلى رفض الطلبات التي قدمتها سوريا بإعادتهم إلى أوطانهم.

٢٥ - واعتبر أن هذا النوع من التقارير يُستخدم كأداة للضغط على دول معينة ولاستهدافها سياسياً. وذكر أن هذه التقارير تتجاهل الجهود التي تبذلها سوريا لحماية الأطفال، وتتستر على الجرائم المؤثمة التي تُرتكب في حق الأطفال الذين يعيشون في الأراضي العربية المحتلة وعلى الجرائم التي يرتكبها التحالف الدولي. ورأى أن المطلوب هو المزيد من الحياد والكفاءة المهنية والمصداقية.

٢٦ - السيدة أحمد (السودان): قالت إن بلدها يشيد بالجهود التي بذلتها الممثلة الخاصة وفريقها من أجل تنفيذ خطة العمل

تشمل بذل جهود مشتركة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، ووضع استراتيجيات فعالة وطويلة الأجل لمنع نشوب النزاعات وحلها من خلال القنوات الدبلوماسية، والإقرار بالدور الحيوي الذي تؤديه المنظمات الإقليمية، وتعزيز الجهود الوطنية. وأعربت عن مساندة بلدها للدور النشط الذي تضطلع به الممثلة الخاصة في حملة "أطفال لا جنود".

٣٣ - السيد بلعبيد (اليمن): أكد على التزام وفد بلده الكامل بإعلان المدارس الآمنة وبكل المعاهدات التي صدق عليها اليمن في مجال حقوق الأطفال. وقال إن حكومة بلده تدعو مكتب الممثلة الخاصة إلى تجديد خطة العمل التي وقع عليها اليمن في عام ٢٠١٤ لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة. وذكر أن اليمن يكرر أيضاً الدعوة التي وجهها إلى الممثلة الخاصة لزيارة البلد للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها الميليشيات في حق الأطفال اليمنيين، لأن من المهم تسمية وفضح المتسببين في المعاناة وعدم الاكتفاء فقط بذكر الإحصاءات. وأضاف أنه ينبغي لمكتبها أن تقوم بتحديث آليات الرصد القائمة وألا يعتمد على مصادر تسيطر عليها قوات الميليشيات.

٣٤ - السيد المخنت (المغرب): تساءل عما إذا كان بإمكان الممثلة الخاصة أن توضح الطريقة التي ينسق بها مكتبها عمله مع سائر هيئات الأمم المتحدة، وما إذا كانت قد تحققت تحسينات ما في هذا الصدد، وما إذا كان هناك أي تداخل بين الولايات. وقال إنه يود أيضاً الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن الحوارات التي أجرتها مع الدول الأعضاء بشأن جهود الوقاية والحماية.

٣٥ - السيدة أوهري (ليختنشتاين): قالت إن تقرير الممثلة الخاصة يشير إلى حدوث زيادة في عدد الحالات المؤكدة لكل انتهاك من الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦، وطلبت تفاصيل بشأن العوامل الكامنة وراء هذا الاتجاه المدمر وبشأن الكيفية التي يمكن بها التصدي لها على الوجه الأمثل. وذكرت أن العنف الجنسي يتضرر منه كل من الفتيات والفتيان. وأوضحت أنه على الرغم من أن الضحايا الذكور يشكلون غالبية الضحايا في سياقات معينة، مثل تجنيد الأطفال أو أماكن الاحتجاز، فإنه لا يزال هناك نقص في الإبلاغ عن العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان بسبب المحرمات الثقافية والخوف من التعرض للوصم. وسألت عن الكيفية التي يمكن بها تحسين معالجة هذا العنف

خلال خطط العمل والتعاون الثنائي مع أطراف النزاع. وبالنظر إلى أن تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال لا يزال مستشرياً، سألت عما ينبغي على الدول الأعضاء فعله لإعادة إدماج الجنود الأطفال المحتجزين لدى هذه الدول وعن الخطوات التي يتخذها مكتب الممثلة الخاصة من أجل تعزيز آليات مساءلة الجماعات المسلحة التي تجند الأطفال وتستخدمهم في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

٣٠ - السيدة سواتز (جنوب أفريقيا): قالت إنه على الرغم من سرورها بالسماع عن الدول التي استكملت التزاماتها وخطط عملها الرامية إلى وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، فإن من دواعي القلق قراءة عدد الأطفال الذين تواصلت الجماعات المسلحة خطفهم وتجنيدهم قسراً لإجبارهم على المشاركة في النزاعات المسلحة، إما كمقاتلين أو خدم أو رقيق جنسي. ورأت أن أثر الحرب على الفتيات اللاتي تقوم الجماعات المسلحة باستغلالهن أمر يبعث على القلق بوجه خاص. ولذلك اعتبرت أنه من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والعوامل المساهمة مثل الفقر والتخلف وعدم المساواة. وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى النتائج التي سيتوصل إليها الخبير المستقل المكلف بإعداد دراسة عالمية عن حالة الأطفال المحرومين من حريتهم، وهي دراسة ستوفر بحثاً كيميا عن عدد هؤلاء الأطفال، وتطرح توصيات بشأن كيفية تعزيز ودعم المصلحة الفضلى للأطفال في حالات النزاع وتعرض أفضل الممارسات في هذا الصدد.

٣١ - وأضافت قائلة إنه من المؤسف أن الأطفال الذين سبق أن أُجبروا على المشاركة في نزاع مسلح غالباً ما تجندهم لاحقا شركات عسكرية وأمنية خاصة غير مقيّنة، مما يؤدي إلى استمرار تعرضهم للعنف والنزاعات. وذكرت أن تلك الشركات ستتمادى في هذا المسار دون عقاب إلى أن تضع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان صكاً ملزماً قانوناً يرمي إلى إخضاع هذه الكيانات للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٢ - السيدة بلوط (الجزائر): قالت إن الزيادة المسجلة خلال السنة الماضية في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال يبعث على القلق. ورأت أن منع الأطراف في النزاعات من تجنيد الأطفال يمكن أن يساهم إسهاماً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام الدائم في جميع أنحاء العالم. وأضافت أن منع نشوب النزاعات وحلها يشكّلان أمرين ضروريين لحماية الأطفال. وقالت إن التدابير الملموسة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة ينبغي أن

جميع الدول ينبغي، قدر المستطاع، أن تتمكن فرق العمل من الدخول. وذكرت أن الآلية قد أضعفها القرار الذي اتخذ في عام ٢٠١٧ بتخفيض الموارد المخصصة للمستشارين الميدانيين في مجال حماية الأطفال، والذي كان وراءه اهتمام بعض الدول الأعضاء بتفادي الازدواجية في الخدمات. واستدركت قائلة إن هذه الشواغل لا تستند إلى أساس سليم: ففرق العمل الميدانية المكلفة بحماية الأطفال تتبع وكالات الأمم المتحدة التي تعمل بتآزر، مما يؤدي إلى تفايدي التداخل. وأوضحت أن أي تخفيضات في ميزانية موظفي حماية الأطفال سوف تقوض الجوانب "الناعمة" من حفظ السلام. وشددت على أن السبيل الوحيد لتحسين الآلية هو زيادة الموارد.

٤٠ - وشددت على أن خطط العمل المشتركة، على الرغم من كونها وسيلة فعالة لتعزيز المساءلة، ينبغي أن تؤدي، من الناحية المثالية، دورا وقائيا. وأوضحت أن تلك الخطط ليست مجرد تعبير عن النوايا، بل قائمة مرجعية بالإجراءات الملموسة التي ستضطلع بها الأطراف. وتشمل بنود القائمة المرجعية تجريم الانتهاكات الجسيمة الستة، وتحسين عمليات فرز الجنود وإنشاء سجلات للمواليد، مما سيسمح للقوات المسلحة بالتحقق من سن الجنود العاملين في صفوفها. وأفادت بأن الأطراف الموقعة تتلقى، بعد توقيعها على خطة العمل المشتركة، تدريباً على كيفية التعرف على الأطفال، وذلك لتفادي حالات تجنيد الأطفال في المستقبل. وأضافت أن خطط العمل المشتركة تنص أيضاً على حملات توعية وعلى إيجاد خطوط ساخنة للإبلاغ.

٤١ - وأردت قائلة إن مكتب الممثلة الخاصة يعزز وضع خطط عمل إقليمية ودون إقليمية لمنع الانتهاكات التي تقع عبر الحدود الوطنية. وأفادت في هذا السياق بأنه سيجري تشجيع الدول في أي منطقة معنية على توقيع مذكرات تتضمن إجراءات تشغيل موحدة، يُجَدَّد فيها مثلاً الكيان الذي سيقوم باحتجاز الأطفال الجنود الذين يُجنِّدون في بلد ما، ويُستخدمون في بلد ثانٍ، ويُلقى عليهم القبض في بلد ثالث. وذكرت أن مكتبها يعمل، في الوقت الراهن، مع المنظمات دون الإقليمية لوضع خطط للوقاية ويعقد حالياً حلقات عمل إقليمية لفرق العمل القطرية للرصد والإبلاغ بغية إدماج التدابير الوقائية في أنشطتها. ويقدم مكتبها أيضاً توجيهها تقنيا بشأن الوساطة.

٤٢ - وفيما يتعلق بالمشاريع المستقبلية، قالت إن مكتبها ينظم حالياً في جميع المناطق حملات توعية بالانتهاكات الجسيمة الستة. وهو يعزز أيضاً دعم وتأييد حملات توعية مماثلة تضطلع بها وكالات

وكيفية إيجاد حلول أشمل لجميع الضحايا، بغض النظر عن نوع جنسهم.

٣٦ - السيدة شالين (إسرائيل): قالت إنه من الغريب الاستماع إلى الممثلة الفلسطينية وهي تناقش حالة الأطفال الفلسطينيين دون أن تذكر حماس، وهي منظمة إرهابية باعتراف دولي استخدمت العنف للسيطرة على غزة في عام ٢٠٠٧، وتتعهد أيضاً بتدمير إسرائيل. وذكرت أن حماس أطلقت عشرات الآلاف من الصواريخ على إسرائيل، منها بضعة مئات أطلقت في آب/أغسطس ٢٠١٨، وأن الأطفال في جنوب إسرائيل لا يزالون تحت التهديد المستمر للهجمات الصاروخية. وتساءلت عن السبب الذي حال دون الإشارة إلى حكم حماس القمعي والقاسي في تقرير تقرير الممثلة الخاصة وحثتها على النظر في هذه المسألة أيضاً.

٣٧ - السيدة المرموري (ليبيا): قالت إن الممثلة الخاصة ذكرت أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قد قام بتجنيد فتيان في طرابلس وتهريبهم عن طريق البحر إلى سوريا. وقالت إنه يتضح، في ضوء هذه الممارسات، أن تنظيم الدولة الإسلامية لا يقبل بالبال للأطفال أو لليبييا أو لأي دولة أخرى. وأضافت أن ليبيا يستهدفها إرهابيون تلقوا تدريباً في الخارج ويتوافدون إليها من كل حذب وصبوب. وأفادت بأن تنظيم الدولة الإسلامية قد جلب أطفالاً من مختلف الجنسيات على هذا النحو إلى ليبيا وأنهم فقدوا الاتصال فيما بعدُ بذويهم. وأضافت قائلة إن الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة لحماية الأطفال لن تُكَلِّل بالنجاح طالما كانت هناك "أيادٍ خفية" لا تتفك توفر غطاء للإرهابيين ولاستغلال الأطفال.

٣٨ - السيدة غامبا (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح): قالت إن التعليم هو العنصر الأكثر فعالية في جهود إعادة الإدماج والتأهيل، وهو يشكل، إضافة إلى ذلك، وسيلة فعالة للوقاية. وأفادت بأن مكتبها بينما يسعى إلى السماح للأطفال بالتعبير عن أفكارهم بشأن محتتهم، يعزز أن يطلب منهم إبداء آرائهم بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالوساطة وعمليات إعادة الإدماج وإعادة التأهيل. ورأت أنه لم يتم بعدُ استكشاف كل الإمكانات التي تتطوي عليها إسهامات الأطفال.

٣٩ - واعتبرت أن آلية الرصد والإبلاغ قوية، وأن الزيادة الأخيرة في التقارير تُعزى إلى الجهود الرامية إلى كفاءة وجود عدد كاف من الموظفين على الميدان. واستدركت قائلة إن أنشطة الرصد والتحقق تكون صعبة للغاية حين يُمنع الوصول إلى مناطق النزاع، ومن ثم فإن

- ٤٧ - وقالت إن ثمة أحداثاً رئيسية تحل في عام ٢٠١٩، وهي الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، وإجراء استعراض الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وعقد أول قمة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وستتيح هذه الأحداث فرصاً للدول الأعضاء لتبادل تجاربها الإيجابية وتقييماتها الصريحة للتحديات المستمرة في مجال منع العنف.
- ٤٨ - السيد أوبراين (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز الجهود لكفالة أن يتمكن جميع الأطفال من النمو بعيداً عن العنف والإهمال والاستغلال، حسب المنصوص عليه في خطة عمل الاتحاد بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية.
- ٤٩ - وفي ضوء ما رأته الممثلة الخاصة من أن العنف يسير جنباً إلى جنب مع الحرمان ودورات الضعف، أعرب عن رغبته في معرفة أي الاستثمارات في مرحلة الطفولة المبكرة يمكن أن تكون الأكثر فعالية في الحد من مخاطر التأثير الخطير الطويل الأجل للعنف، الذي لا يمكن إصلاحه في كثير من الأحيان. وقال إنه بالنظر إلى مشاركة الممثلة الخاصة في منتدى الاتحاد الأوروبي الحادي عشر بشأن حقوق الطفل وفي فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالدراسة العالمية المتعلقة بالأطفال المحرومين من حريتهم، ينبغي لها أن تشرح السبب وراء الأهمية البالغة لكفالة الاسترشاد بآراء الأطفال وتجاربهم في اتخاذ تدابير للوقاية والحماية، وأن تقدم عرضاً لبعض أفضل الممارسات في هذا الصدد.
- ٥٠ - السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يكرر رفضه التام للعنف ضد الأطفال بأي شكل من الأشكال. وأعرب عن تأييد وفده للحوار المفتوح وبناء الثقة. غير أنه استندرك قائلاً إنه نظراً للهجمات ذات الدوافع السياسية على الجهود السورية، فإن حكومته بحاجة إلى إقناعها بأن بناء الثقة هذا أمر ممكن. وذكر أن سوريا عملت في السنوات الأخيرة بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل حماية الأطفال، ولكن هذه المساعي قوبلت جميعها بالتجاهل وجرى تشويه صورة الحكومة. وقال إن بناء الثقة القائم على الحوار الصادق هو الأمر الرئيسي لتمكين جميع الأطراف من العمل معاً.
- ٥١ - السيد باستيدا بيدرو (إسبانيا): قال إن بلده يعمل على مشروع قانون أولي بشأن الحماية الشاملة من العنف ضد الأطفال يتضمن تعريفاً للعنف وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل في مجالات من أخرى، مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والهيئات الأخرى، وسيقوم بتقديم المساعدة إلى أي حملة متصلة بالأهداف ٤ و ٥ و ٨ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.
- ٤٣ - وقالت إنها تتفق مع ممثل الجمهورية العربية السورية في أنها ينبغي أن تزور ذلك البلد، وشجعت الحكومة السورية على توجيه دعوة رسمية إليها. وأردفت قائلة إن مكتبها ينبغي أن يتوصل مع الحكومة السورية إلى اتفاق يسمح لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بالوصول إلى جميع أنحاء البلد.
- ٤٤ - السيدة سانتوس بايس (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال): قالت في معرض تقديمها لتقريرها السنوي (A/73/276) إنها قبل تسع سنوات، في أول خطاب لها أمام اللجنة، قد أشارت إلى ثلاثة معايير رئيسية لتقييم التقدم المحرز نحو هدف القضاء على العنف ضد الأطفال، وهذه المعايير هي: وضع خطط وطنية؛ و سن التشريعات وإنفاذها؛ وتوحيد البيانات والبحوث. وأفادت بأن عدد الخطط الوطنية قد ازداد منذ ذلك الحين بأكثر من الضعف وجرى إحراز تقدم ملموس في مجال التشريع. ففي البرازيل، على سبيل المثال، اعتمدت إجراءات للإبلاغ الإلزامي من جانب المهنيين العاملين مع الأطفال، وجرى توفير إرشادات قانونية مفصلة بشأن حماية الأطفال الضحايا والشهود ومنع إعادة تعرضهم للإيذاء.
- ٤٥ - وقالت إن تناقل صور الاعتداء الجنسي على الأطفال هي ظاهرة مروعة. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية في المملكة المتحدة وحدها، ازداد عدد هذه الصور سبع مرات. وعلى الصعيد العالمي، تثير هذه الأرقام القلق بنفس القدر: ففي عام ٢٠١٧، كانت هناك زيادة بنسبة ٣٥ في المائة في عدد التقارير التي عولجت بشأن ذلك. وكان ٨٦ في المائة من الضحايا من الفتيات و ٥٥ في المائة دون سن العاشرة. وبالإضافة إلى ذلك، نُشر المزيد من الصور لأقصى أشكال الإساءة، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب.
- ٤٦ - وحولت انتباهها إلى ظاهرة تسلط الأقران والتسلط عبر الإنترنت، فقالت إن تقرير الأمين العام عن حماية الأطفال من تسلط الأقران (A/73/265) يوثق العديد من التدابير السياساتية والقانونية والمتعلقة بالدعوة، الرامية للتصدي لهذه الظاهرة ومنعها. وأوضحت أن التقرير يعترف أيضاً بأهمية حملات التوعية التي أُطلقت في جميع أنحاء العالم.

٥٦ - السيدة غران (النرويج): رحبت بالخطوات الحاسمة التي أُخذت في وضع مسألة حماية الأطفال من العنف في صميم جداول أعمال السياسات الإقليمية، وقالت إنه يجري في بوتان، على سبيل المثال، إيلاء اهتمام خاص حالياً للقضاء على الممارسات الضارة ولأهمية تعزيز الشراكات، بما في ذلك مع الزعماء الدينيين. وذكرت أنه لما كان التعاون مع المنظمات الإقليمية عاملاً رئيسياً في التعجيل بإحراز تقدم في هذه المسألة، فإن تقديم معلومات بشأن الكيفية التي تدعم بها الاجتماعات الإقليمية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إحراز تقدم فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ والغاية ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة، سيكون أمراً محل تقدير.

٥٧ - السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل): قال إن الأطفال في بلده قد ساعدوا في صياغة السياسات والبرامج الوطنية في مجالات من قبيل تمكين الفتيات وإشراك الأطفال ذوي الإعاقة وأطفال الشعوب الأصلية والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. ومع ترحيبه بدعم الممثلة الخاصة لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ولوضع اتفاق عالمي بشأن اللاجئين، وهو أمر ضروري للتنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل، سأل عن الثغرات المعيارية الحرجة التي يتعين معالجتها لتحقيق عالم خال من العنف ضد الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٨ - السيدة تسويا (إستونيا): تساءلت عن الكيفية التي يمكن بها تعزيز الزخم في السنوات القادمة لضمان أن يكون للأطفال صوت أكبر في الدفاع عن حقهم في التحرر من العنف.

٥٩ - السيدة كلوبتشيتش (سلوفينيا): قالت إن بلدها قد صدق في أيار/مايو ٢٠١٨ على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء تقديم البلاغات، ومؤخراً، وقع ممثلو حكومتها على إعلان بشأن إنشاء وتطوير وتنفيذ وتشغيل "دار لرعاية الأطفال" لصالح الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي. ومضت قائلة أنه سيكون من المفيد لو أمكن للممثلة الخاصة أن تصف، على أساس خبرتها ودرايتها التقنية، الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها لتحقيق القفزة النوعية الضرورية في مجال تعزيز حماية الأطفال من العنف.

٦٠ - السيدة أندوهار (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن حكومتها تقوم، بدعم من اليونيسيف، بتنفيذ خريطة طريق وطنية بشأن منع العنف ضد الأطفال والمراهقين والقضاء عليه، وقد جرى وضع هذه الخريطة بتوجيه من الممثلة الخاصة وبمشاركة كاملة من

قبيل الإساءة البدنية والنفسية والإهمال والاستغلال والاعتداء الجنسي، بما يشمل الأشكال الجديدة من العنف من قبيل التحرش على وسائل التواصل الاجتماعي. وأضاف أن مشروع القانون سيضع تدابير حماية محددة للمُضَر الضعفاء، من قبيل الفتيات وضحايا الاتجار، والقصر ذوي الإعاقة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

٥٢ - السيد دوارتي لوبيس (البرتغال): قال إن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ قد ساهم بشكل كبير في توحيد الجهود الرامية إلى مكافحة العنف ضد الأطفال. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من التطورات الإيجابية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعن كيفية ضمان ألا تكون الذكرى السنوية الثلاثون المقبلة لاتفاقية حقوق الطفل مجرد أمر رمزي.

٥٣ - وأردف قائلاً إن تسلط الأقران في الأوساط الرياضية أمر واقع، وإن لم يُعترف به أو يعالج دائماً، حسب ما جاء في تقرير الأمين العام (A/73/265). ورأى من الضروري، من أجل كسر حاجز الصمت في هذا الشأن، أن يجري جمع بيانات موثوقة ومصنفة وأن يتم توحيد البحوث بشأن هذه المسألة. وذكر أن البرتغال قد أجرت مؤخرًا بحوثاً بشأن معدلات سلوك تسلط الأقران بين الرياضيين المراهقين الذكور وطبيعة هذا السلوك، وهي ترحب بفرصة التعاون مع الممثلة الخاصة بشأن هذه المسألة.

٥٤ - السيدة فريشين (سويسرا): قالت إن تقرير الأمين العام عن حماية الأطفال من تسلط الأقران يشجع على اتباع نهج متعدد التخصصات ومتعدد الجهات المشاركة. وطلبت إلى الممثلة الخاصة أن تقدم أمثلة على الممارسات الجيدة في هذا المجال. وبالنظر إلى أن التقرير يبرز أيضاً الدور الذي يمكن أن يقوم به الأطفال باعتبارهم عوامل للتغيير في تنفيذ السياسات التي تؤثر عليهم، فقد تساءلت أيضاً عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تحسن الدعم المقدم لمشاركة الأطفال الذين يدافعون عن حقوقهم الخاصة.

٥٥ - السيد دي لا مورا سالسيدو (المكسيك): تساءل عن التدابير المحددة التي يمكن للحكومات اعتمادها للتصدي لأثر العنف على النساء في مرحلة الطفولة المبكرة وعن ماهية التحدي الأكبر الذي واجهته الممثلة الخاصة في حوارها مع الحكومات بشأن تسلط الأقران في المدارس، الذي يمثل أولوية لحكومته.

ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والأطفال أنفسهم، من أجل وضع تقرير مواضيعي علمي يوثق أفضل الممارسات التي ظهرت منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. واستدركت قائلة إن التقرير لا يمكن أن يشمل الأخبار السارة فقط، بالنظر إلى مستوى المعاناة التي يلاقيها الأطفال في جميع أنحاء العالم. وينبغي للدول أن تتبادل تجاربها فيما يتعلق بالمخاطر التي يتعرض لها الأطفال والتي لم يتم تحديدها أو معالجتها بشكل صحيح.

٦٤ - وأضافت قائلة إن النماء في مرحلة الطفولة المبكرة سيظل مجالاً واعداً للاستثمار فيه. وذلك حيث يمكن خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية والأخصائيين الاجتماعيين والمحامين والمحاكم لمعالجة آثار العنف، عن طريق الاستثمار في الوقاية. وذكرت فيما يتعلق بأفضل الممارسات المتبعة لمنع العنف أن شيلي وبيرو مثالان على البلدان التي أعطت الأولوية لسلامة الأطفال في جداول أعمالها السياسية وأظهرت أن خدمات الطفولة المبكرة التي تركز على التغذية ودعم الأسرة والحماية الاجتماعية يمكن أن تكون فعالة مع كونها لا تكلف سوى القليل جداً. واسترسلت قائلة إن هذا النهج يتيح تخصيص موارد الدولة لمعالجة الحالات الأكثر تحدياً، وهو ما لم يؤدي إلى الحد من العنف فحسب، بل أدى أيضاً إلى زيادة تماسك الأسرة وتحسين النتائج التعليمية والصحية.

٦٥ - وقالت إن هناك عقبتان رئيسيتان أمام مكافحة تسلط الأقران. وأوضحت أن العقبة الأولى هي عدم وجود الإحساس بالغير. فعندما يُسأل الأطفال، غالباً ما يقولون إن البالغين إما يغضون الطرف عن تسلط الأقران أو يقللون من المشكلة، ويعتبرونها جزءاً عادياً من النمو. واستدركت تقول إن الآثار السلبية لتسلط الأقران، من قبيل الانتحار، معروفة. وأكدت لذلك أنه يجب التغلب على هذه الفجوة في الإحساس بالغير من خلال الاستثمار في التدابير الوقائية من قبيل تدريب المعلمين. أما التحدي الرئيسي الآخر في الحد من تسلط الأقران فقالت إنه يتعلق بندرة البيانات والبحوث المتعلقة بهذه الظاهرة. وأضافت أنه يجري، من أجل معالجة هذا النقص، وضع مؤشر عالمي يشتمل على أكفأ الممارسات.

٦٦ - وأردفت قائلة إن جميع المناطق قد وضعت خططاً لمكافحة العنف ضد الأطفال، معظمها يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠. ورأت مع ذلك أنه من المهم لجميع الدول الأعضاء أن تتبادل الدروس المستفادة، بالنظر إلى أن العنف ليس محصوراً في دول أو مناطق

جانب المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب، مما أدى بالتالي إلى تعزيز التآزر بين أصحاب المصلحة وضمان ألا يُترك الأطفال، ولا سيما أكثرهم ضعفاً، خلف الركب. واختتمت كلامها قائلة إن وفدها يرحب برأي الممثلة الخاصة بشأن أهمية هذه العمليات في سياق منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦١ - السيدة مورينو (المراقبة عن مجلس أوروبا): قالت إن مساهمة الممثلة الخاصة ومكتبها في أعمال وضع المعايير التي يقوم بها مجلس أوروبا كانت موضع تقدير كبير، ولا سيما الإسهامات المقدمة للمبادئ التوجيهية المتعلقة باحترام حقوق الطفل في البيئة الرقمية وحمايتها والوفاء بها، التي اعتمدها مؤخرًا لجنة الوزراء التابعة للمجلس.

٦٢ - وتابعت قائلة إنه يجب، من أجل وضع استراتيجيات فعالة لمنع العنف في مجال الرياضة والحماية منه، أن تُفهم الأبعاد المتعددة للعنف بشكل كامل. وأفادت بأن المجلس أطلق في عام ٢٠١٨ الحملة الدولية المسماة "أبدأ بالحديث" (Start to Talk)، لوضع حد للإساءة الجنسية للأطفال في الأوساط الرياضية. وأضافت أن المجلس يقدم أيضاً للسلطات العامة وللحركة الرياضية توجيهات محددة بشأن كيفية تطوير سياسات حماية الطفل ومدونات السلوك وتدريب المدرسين، فضلاً عن توفير الموارد اللازمة لتمكين الأطفال وأسرهم. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وقع المجلس والاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) مذكرة تفاهم أعطيت فيها الأولوية لحماية الأطفال، مما يوضح أن الحركة الرياضية بدأت في إدراك مدى المشكلة والحاجة الملحة إلى التصرف حيالها. وقالت إن المجلس يتطلع إلى مواصلة العمل مع الممثلة الخاصة والتعاون مع الاتحادات الرياضية والأندية والحركة الأولمبية لجعل الرياضة تجرية آمنة وشاملة لجميع الأطفال.

٦٣ - السيدة سانتوس بايس (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال): قالت إنه من حسن حظها أنها كانت جزءاً من الفريق الذي صاغ اتفاقية حقوق الطفل. وأضافت أن الدول الأعضاء، على الرغم من الاستقطاب السياسي في تلك الحقبة والاختلافات في النظم القانونية والنهج السياسية، قد تمكنت رغم ذلك من الوصول إلى موقف موحد عندما كان الأمر يتعلق بحقوق الطفل. ورأت أن العالم في الوقت الحالي على درجة مماثلة من الانقسام، ولكن يجب أن يكون من الممكن الاتحاد ورؤية الأطفال على أنهم يمثلون "مناطق سلام" ومصدراً للأمل. وأفادت بأن مكتبها يتعاون، لتحقيق هذه الغاية، مع وكالات من قبيل اليونيسيف

المجال الثاني ذا الأولوية هو إزالة العوائق التي تمس بحق الأطفال في التعليم من دون تمييز. ويشكل برنامج التعليم الأساسي الذي وضعته رواندا لضمان التعليم الابتدائي والثانوي المجاني لفترة ١٢ عاماً مثلاً على التقدم المحرز في هذا المجال. أما المسألة الثالثة، فقال إنها تتعلق بحماية الأطفال المتنقلين من خلال تخصيص الموارد، تماشياً مع إعلان

نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وفي المجال الرابع، وهو إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، ذكر أن العديد من البلدان اعتمد أطراً شاملة للقضاء على العنف في المدارس. وفيما يتعلق بالمسألة الخامسة، وهي وضع حد للزواج المبكر والزواج بالإكراه، أفاد بأن بلدان عديدة قد نفذت إصلاحات تشريعية واستراتيجية وبرامج وطنية ذات صلة. وقال إن من الأمثلة على ذلك الإبقاء على الفتيات في المدارس وتنظيم حملات لإذكاء الوعي وتعزيز الآليات والخدمات من أجل حماية الفتيات والنساء المتضررات.

٧٢ - وأشار إلى أن الاتجاهات العالمية، مثل التكنولوجيات الرقمية، والنزاع الطويل الأمد، والهجرة الجماعية، وتغير المناخ تشكل تهديدات جديدة لحقوق الطفل، ولكنها تتيح أيضاً فرصاً جديدة لإعمالها. واختتم بالقول إن الذكرى السنوية للاتفاقية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل المعني بالتنمية المستدامة يشكلان منصتين لزيادة الوعي بشأن حقوق الطفل، ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء تلك الحقوق.

٧٣ - السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده ممثل لليونيسف لما قدمته من مساعدة في السنوات الأخيرة إلى بلده من أجل التصدي لتحديات من قبيل الإرهاب والتدابير القسرية، ورأى أن الزيارة القطرية المقبلة للمديرة التنفيذية لليونيسف هي خطوة هامة نحو تعزيز العمل المشترك. ورأى أنه يلزم اتخاذ إجراءات فورية لوقف الانتهاكات ضد الأطفال في مخيمات اللاجئين، بما في ذلك الزواج المبكر والزواج بالإكراه، والاتجار بالأعضاء، والسخرية، والتجنيد في جماعات إرهابية. ويجب كذلك أن تتوقف حملات الكراهية والعنصرية التي تستهدف اللاجئين والمهاجرين، بمن فيهم الأطفال.

٧٤ - السيدة ليون (كوستاريكا): قالت إنه من المهم استخدام الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل كفرصة لتقييم حالة تنفيذ الاتفاقية، وتحديد التحديات الرئيسية التي تعوق إحراز مزيد من التقدم، والتفكير في الواقع الذي تواجهه الأجيال المقبلة. وتساءلت

معينة، بل هو ظاهرة عالمية. وأشارت إلى أن اجتماع المائدة المستديرة السنوي الأقليمي الرفيع المستوى الذي تشترك فيه جميع المنظمات الإقليمية منبر ممتاز لتبادل أفضل الممارسات. وأضافت أن البلدان قامت في اجتماع عُقد مؤخراً في بوتان بتبادل الأفكار بشأن دور الزعماء الدينيين وخطط مكافحة زواج الأطفال.

٦٧ - وقالت إن الأطفال المهاجرين يواجهون سلسلة متصلة من العنف: فالعنف يجبرهم على مغادرة بلدانهم في المقام الأول، ويرافقهم في رحلتهم ويواجههم عند مقصدهم. وشددت، من أجل كسر هذه السلسلة المتصلة، على وجوب أن تتواصل النظم الوطنية القوية لحماية الطفل مع بعضها البعض عبر الحدود.

٦٨ - واسترسلت قائلة إن القانون ينبغي أن يعترف بدور رعاية الأطفال وأن يسمح بالاستماع إلى تجارب الأطفال. ويمكن بعد ذلك استخدام المعلومات التي يتم جمعها للتحقيق في حوادث العنف، وصياغة العلاجات الأكثر فعالية للأطفال لمنع إعادة تعرضهم للإيذاء. وذكرت أن هناك حاجة لوجود تشريعات لوضع معايير لتقدير السن، إذ يحدث أحياناً أن يُظن خطأ أن الأطفال هم من البالغين، وبالتالي لا يحصلون على الحماية المناسبة. وأكدت أنه يجب أيضاً مراقبة ممارسات الوصاية بشكل أفضل.

٦٩ - وأخيراً، رحبت بالبرامج الوطنية المتعددة المتعلقة بمنع العنف والقضاء عليه، التي جرى وضعها بمشاركة واسعة من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والزعماء الدينيين والشباب. غير أنها رأت أنه يلزم وجود خطط لتقدير التكاليف وخطط تنفيذ تفصيلية وإجراءات للمتابعة كي تؤدي هذه الخطط ثمارها.

٧٠ - السيد شيبان (مدير شعبة البرامج في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)): عرض تقارير الأمين العام عن حالة اتفاقية حقوق الطفل (A/73/272)، ومتابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل (A/73/223)، وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه (A/73/257)، وقال إن التقارير الثلاثة جميعها تبين أن إعمال حقوق الطفل ممكن، ولكن هناك حاجة إلى نهج مبتكرة وفعالة.

٧١ - وأوضح قائلاً إن المسألة الرئيسية الأولى المثارة في التقارير هي مسألة إعمال حق جميع الأطفال في الاستماع إليهم بوصفهم "عناصر فاعلة في التغيير" وزيادة مشاركتهم المجدية من خلال تشريعات وسياسات وخدمات وبرامج تؤثر في حياتهم. وأضاف أن

مجال التعليم. وتابع قائلاً إن المجموعة لا تزال ملتزمة التزاماً ثابتاً بدعم الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، والجهود التي تبذلها لجنة الخبراء المعنية به. ولا تزال جمعية الاتحاد الأفريقي ملتزمة بتنفيذ خطة عام ٢٠٤٠ من أجل الأطفال في أفريقيا: تعزيز أفريقيا ملائمة للأطفال، وهي خطة تتضمن عشرة تطلعات ستنفذ في خمس مراحل وتُنجز بحلول عام ٢٠٤٠، من خلال خطط التنفيذ الوطنية المتسقة مع التزامات الدول الأعضاء وواجباتها بموجب خطة عام ٢٠٦٣، وأهداف التنمية المستدامة وسائر المعاهدات الدولية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، وبناء على الزخم الذي نتج من العام السابق، احتفل الاتحاد الأفريقي بيوم الطفل الأفريقي تحت عنوان "عدم ترك أي طفل خلف الركب من أجل تنمية أفريقيا"، مع التشديد على ضرورة كفالة أن يكون الأطفال في صميم برامج وسياسات التنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

٨٠ - وقال إن المجموعة تواصل حملتها الجماعية الرامية إلى إنهاء الممارسات التقليدية الضارة، بسبل منها الموقف الأفريقي المشترك بشأن حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا، والقانون النموذجي من أجل إنهاء زواج الأطفال في الجنوب الأفريقي، ومؤتمر القمة للفتاة الأفريقية بشأن إنهاء زواج الأطفال. وفي الدورة العادية التاسعة والعشرين لجمعية الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٧، سلطت الدول الأعضاء الضوء على الجهود والتحديات المتعلقة بالحملة، ودعت إلى إبداء الالتزام السياسي المستمر بتعزيز الإصلاحات القانونية والسياسية. وأشار إلى أن الحملة التي تشكل أداة أساسية لتعزيز زيادة الوعي والدعوة التي أطلقت بالفعل في ٢٠ بلداً من أصل ٣٠ بلداً مستهدفاً يشهد معدلات مرتفعة لزواج الأطفال، لا تزال تقدم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة من أجل تتبع عمليات الإصلاح وأفضل الممارسات. وأعلن أن الاتحاد الأفريقي قام، في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوضع مجموعة من القوانين المتعلقة بزواج الأطفال في الدول الأعضاء لتكون مرجعاً شاملاً ومتاحاً للجهات المعنية بوضع السياسات وإجراء البحوث والاضطلاع بالدعوة ولسائر الجهات صاحبة المصلحة. ويقوم العديد من الدول الأفريقية بتنفيذ الشراكة الأفريقية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، من خلال تنفيذ أنشطة في مجال الدعوة والتعلم عبر الحدود في سبيل تعزيز العمل السياسي.

عن الطريقة التي يمكن بها استخدام التقرير المتعلق بمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، وهي حدث وُلد مساهمات كبيرة في الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالأطفال، للإبلاغ عن التقدم الشامل المحرز في تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال في سياق أهداف التنمية المستدامة.

٧٥ - السيد شيبان (مدير شعبة البرامج في منظمة الأمم المتحدة للطفولة): قال إن المديرية التنفيذية تتطلع إلى زيارة الجمهورية العربية السورية، ووافق على أهمية معالجة المسائل المتعلقة بكرهية الأجانب التي يتعرض لها جميع الأطفال المنقلين، أينما كانوا.

٧٦ - ورحب باقتراحات كوستاريكا بشأن الذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية، وقال إن اليونيسف تتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء، ولجنة حقوق الطفل، والممثلين الخاصين للأمم المتحدة في هذا الصدد.

٧٧ - وأخيراً، أعرب عن ترحيبه بفكرة تكييف الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل وفقاً لمتطلبات عصر أهداف التنمية المستدامة، وإعداد تقرير سنوي مرتبط بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى يمكن أن يساهم في رصد التقدم المحرز عموماً وتوثيقه، وأن يكمل المواضيع التي يتناولها التقرير عن حالة الاتفاقية سنوياً.

٧٨ - السيد هلال (المغرب): تحدث باسم المجموعة الأفريقية، وقال إن المجموعة تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة هو الأساس لتحقيق جميع الأهداف، ولا تزال ملتزمة بتوفير بيئات تعلم فعالة وشاملة وخالية من العنف للجميع، مع التركيز بصورة خاصة على احتياجات الأطفال. وذكر أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في أفريقيا على مدى العقدين الماضيين من حيث ارتفاع معدلات الانتظام في الدراسة، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال، وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتقلص الفجوة بين الجنسين في المدارس على جميع المستويات، لا تزال تحديات عديدة تعوق التنفيذ الفعال لخدمات التعليم الابتدائي الإلزامي والشامل للجميع.

٧٩ - وأضاف أن الاتحاد الأفريقي يعجل الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجيته القارية للتعليم في أفريقيا ٢٠١٦-٢٠٢٥، تماشياً مع خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي ننبو إليها. وفي المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان الأفريقية بشأن التعليم، الذي عقد في نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٨، دعيت البلدان الأفريقية إلى إدماج الالتزامات الواردة في الاستراتيجية القارية للتعليم والهدف ٤ ضمن سياساتها الوطنية في

الصدد. ومضى قائلاً إنه، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته بعض الدول في تجريم زواج الأطفال، وضمان عودة الفتيات الحوامل إلى المدرسة بعد الولادة، لا تزال هناك ثغرات في التنفيذ. وقال إن الجماعة تنفذ تدابير مختلفة من أجل المساعدة على تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية لسد تلك الثغرات. ولكن لا تزال التقاليد الدينية والثقافية تشكل عوامل رئيسية محركة لهذه الممارسة ويؤدي الزعماء التقليديون دوراً جوهرياً في وضع حد لها.

٨٥ - وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقر بأن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، ومسار يؤدي إلى القضاء على الفقر، وركيزة استراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لذلك لا تزال تستثمر بشدة في قطاع التعليم من خلال برامج مختلفة لتنمية المهارات. ويمكن التخفيف من الشواغل المتعلقة بالصحة، مثل ناسور الولادة والآثار المدمرة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك إتاحة التعليم والرعاية الصحية الأولية بتكاليف ميسورة. وذكر أن المنطقة قامت، استجابة لتلك الحاجة، بوضع الإطار وبرنامج العمل الاستراتيجيين الإقليميين والمجموعة الدنيا من الخدمات التي تقدمها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى الأيتام والأطفال والشباب الضعفاء.

٨٦ - وذكر أن الحكومات في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد شجعت على تعزيز السياسات ذات المنحى الأسري من أجل حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال والانتهاك. واعتمدت أيضاً استجابات متعددة القطاعات للقضاء على جميع أشكال العنف وتقديم المساعدة العملية إلى الناجين عن طريق شراكات متأزرة متينة. واختتم قائلاً إن الجماعة ترحب بأي مساعدة إنمائية يمكن أن تسهم في سد الثغرات ودعم الفرص التعليمية والتأكد من أن جميع الأطفال في المنطقة يتمتعون بحقوق الإنسان الكاملة وغير المقيدة.

٨٧ - السيدة طومسون (بربادوس): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، وقالت إنه، في سياق التحضير للذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، يجب أن تركز الجهود على الوفاء بما جرى التعهد به من التزامات إزاء الأطفال في إطار أهداف التنمية المستدامة. فرغم أن الدول الأعضاء تؤيد الاتفاقية والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بما تأييداً قوياً، ورغم أنها قامت باستثمارات وتحسينات عديدة، بسبب منها الإدراج التاريخي لهدف محدد في خطة

٨١ - وقال إن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سلط الضوء، في جلسته المفتوحة بشأن إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا التي عقدت في آب/أغسطس ٢٠١٨، على حاجة الدول الأعضاء إلى وضع نهج شاملة متعددة أصحاب المصلحة، بما في ذلك زيادة حملات التوعية العامة، من أجل القضاء بصورة فعالة على زواج الأطفال وإشراك الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. وطلب المجلس إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إذكاء الوعي وتعزيز الحملات المتعلقة بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال وانتهابهم واستغلالهم، بما ذلك زواج الأطفال.

٨٢ - وتابع قائلاً إن مسألة الأسر المعيشية التي يعيها أطفال برزت بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية، والعدد الكبير من الأطفال اليتامى. فالمعرفة بسبل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لا تزال متدنية جداً في أفريقيا، ولا سيما في صفوف الفتيات، وحمل المراهقات يلحق ضرراً هائلاً بصحة الفتيات، وإمكانية حصولهن على التعليم والدخل. وفيما يتعلق بالأطفال المشردين، قال إن الأمر سيتطلب إرادة سياسية لإنهاء النزاعات وتحقيق العودة الآمنة للأطفال. ورأى أن الجهود ينبغي أن تركز على الحلول الطويلة الأجل للتخفيف من الأسباب الجذرية للتشرد، إلى جانب توفير الدعم للأطفال وكفالة لم شمل الأسر.

٨٣ - السيد شافا (زيمبابوي): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وقال إن جميع الدول الأعضاء في الجماعة قد صدّقت على اتفاقية حقوق الطفل وانضمت إلى الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، مما يبين التزامها الجماعي بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وعلى الصعيد الوطني، سنت الدول الأعضاء في الجماعة قوانين وإصلاحات إدارية متناسبة من أجل النهوض بتلك الحقوق. وقال إن الجماعة لا تزال تلتزم بالتنفيذ الشامل لخطة عام ٢٠٣٠ وتدعم خطة عام ٢٠٦٣.

٨٤ - وأعرب عن قلق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إزاء التحديات الناجمة عن زواج الأطفال أو الزواج المبكر أو الزواج بالإكراه وما يتأتى عن تلك الممارسات من آثار مدمرة لإمكانات الطفلات العرائس على المستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي. وأشار إلى أن المبادرات الإقليمية الرامية إلى التصدي لتلك التحديات تشمل اعتماد المنتدى البرلماني للجماعة في حزيران/يونيه ٢٠١٦ قانوناً نموذجياً بشأن القضاء على زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين فعلاً، دعماً للحملة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي في هذا

عام ٢٠٣٠ متعلق بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، لا يزال يتعين القيام بالمزيد لحماية الأطفال من التمييز والإيذاء.

٨٨ - وأضافت أن العديد من البلدان ليست على المسار الصحيح بالنسبة لما لا يقل عن ثلثي مؤشرات الأهداف المتصلة بالطفل التي تتوفر بيانات بشأنها، وأن هناك حتى بلدانا أكثر عددا تفتقر إلى ما يكفي من البيانات لإجراء تقييم مفيد. وواصلت كلامها قائلة إن البيانات المنتظمة والموثوقة تشكل أداة يُعتمد عليها لتقييم التقدم المحرز، وتحديد الثغرات في السياسات والتنفيذ، وتطبيق خطط محددة الأهداف وتدخلات استراتيجية. وفيما يتعلق بتنفيذ إطار العمل الإقليمي للجماعة الكاريبية من أجل الطفل، قالت إن هناك حاجة أيضاً إلى توفير بيانات لتسليط الضوء على أهمية التخطيط المتعلق بالشرائح السكانية الأساسية وتحديد علامة مرجعية للأهداف والغايات المتعلقة بالأطفال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.